1977/4/1•

المادة ٢٩ ــ تعدل المادة (٢١٠) من الفانون الاصلي باضافة العبارة التالبـــة الى آخرها (وتسرى هذه المادة بنفش القوة على المركبات الميكانيكية الاردنية المرخصة للنقل الخارجي فقط) .

وزير الدفـــــــاع وزير العدلي____ة وصفي التـــل سمعان داو د

The strain of th

وزير الاشغال العام___ة

عبد الوهاب المجالي

عــز الدين المفي

المحسين برطسال

وصفي التل

عمان : السبت ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٦ﻫ . الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٦٦م . العدد ١٩٥٣

صفحة	الفيريب	
1947	قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية	قانون مؤقت رقم (۸۱) لسنة ۱۹۶۲
1988	قانون معدل لقانون الحرف والصناعات	قانون مؤقت رقم (۸۲) لسنة ۱۹۶۳
۱۹۸٤	قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات	قانون مؤقت رقم (۸۳) لسنة ١٩٦٦
19/0	نظام معدل لنظامالضهان الاجتماعي لموظفيالحكومة ومستخدميها	لظـــــام رقم (۱۱۲) لسنة ۱۹۲۹
141	نظام معدل لنظام استجار العقارات لمصالح الحكومة	نظــــام رقم (۱۱۷) لسنة ١٩٦٦
1989	نظام معدل لنظام معالجة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية	نظــــام رقم (۱۱۸) لسنة ۱۹۶۳
1991	فظام معالجة افراد الامن العام	نظــــام رقم (۱۱۹) لسنة ۱۹۲۳
1998	نظام المتاحف الشعبية	نظــــام رقم (۱۲۰) لسنة ۱۹۶۹
1990	نظام مراقبة الاراضي المكشوفة والانشاءات واسطحتها وواجهاتها في امانة القدس وبقية البلديات	لظــــام رقم (۱۲۱) لسنة ۱۹۶۹

مطبعة الجيش العربي

نحد المسيرُ للفعل منكرُ الملك للفادونية الحائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٢ ،

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي و نأمر باصداره ووضعه موضع التنفيد الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده . ــ قانون مؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

00-bs-00

المادة ١ – يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ معالقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحسد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ نعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي . ــ

ب – بشطب كلمة (اللجنة) وتعريفها :

المادة ٣ – تحذف كلمة (اللجنة) وعبارة (رئيس اللجنة) حيثًا وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بعبارة (الحاكم الاداري) .

المادة ٤ ــ تعدل المادة الثامنة من القانون الاصلي على الوجه التالي . ــ

أ - يستعاض عن كلمة (تمدد) الواردة في الفقرة (ب) بكلمة (يمدد).

ب ــ يشطب ما جاء في الفقرة (ﻫ) ويستعاض عنه بما يلي . ـــ

ه تجرى المزايدة بحضور احد الموظفين الدين ينتدبهم الحاكم الاداري لهذه الغاية ، اما اذا اجريت خارج مركز الحاكم الاداري فيعين المذكور شخصين من الهيئة الاختيارية يقومان مقامـــه وتجرى المزايدة بحضورهما وعند النهائها ينظم الجابي بحضرا يوقعه هو والشخصين المعينين » .

المادة ٥ – تضاف الى القانون الاصلي المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٤) منه مباشرة برقم (١٥) ويعاد ترقيم المواد (١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٨).

المادة ١٥ __

يسترشد الحاكم الاداري بآراء الموظفين المختصين في منطقته قبل اصدار قراره .

Marchan		1977/4/17
ر في	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزمــــــر الداخـليـــــــة
برــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	عز الدين المفتي	عبدالزهاب الجالي

Melling well with

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٢ ،

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده . ــ

قانون مؤقت رقم (۸۲) لسنة ۱۹٦٦

قانون معدل لقانون الحرف والصناعات

00-111-00

المادة ٢ — تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بشطب عبارة (تشمل كلمة « المتصرف » محافظ العاصمة) الواردة ، فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية .

« تعني عبارة (الحاكم الادارى) المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضي الحال » .

المادة ٣ ــ تحذف كلمة المتصرف وعبـــارة قائمقام القضاء حيثًا وردت في القانون الاصـــلي ويستعاض عنها بعبارة (الحاكم الادارى) .

المادة ٤ ــ يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . ـــ

- c/ 27/7

من اجل تصنيف درجات الحرف والصناعات حسما ورد في الجدول الملحق بهد القانون يستشير الحاكم الادارى الموظفين المختصين في المحافظة او اللواء او القضاء ويكون قراره بالتصنيف قطعيا .

اكتين بطسالال		1977/9/14		
ر ئيســــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــــر	وزيـــــر		
الـــــوزراء	العداية	الداخلية		
· وصفي التـــل	حممان داود	عبد اأو هاب المجالي		
وريــــر	وريـــــر			
الصحــــا	الزراءـــــة			
صالح برفان	اسهاعیل حجازی			

Sparing State

نحى السيق للفائل الملكة للفارسير العاتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧ ،

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من السُّدستور ــ على القسانون المؤقَّت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده .

قــانون مؤقت رقم (۸۳) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (2٨) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاسلي كفانون واحدويـمل.به اعتماراً من تاريح نشره ي الجريدة الرسمية

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عند بما يلي :

د – يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يضع يده على ١٠ لا يزيد على ٣٠٪ من قيمة العقارات المشمولة بمخطط التقسيم مجانا حالما يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاد ويجب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بجرد ووصف لمحتويات العقسارات المذكورة واخسله صور فوتوغرافية للمباني

المحسّين برطسسالل رثيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة

وصفي التل

وزيــــــر الداخليـة

للشؤون البلديسة والقروية

قسساسم الريمسساوي

التر بيـــــة والتعلـــــــــة

ذوقان الهنسسداوي

وزيـــــر

عبد الحميد شرف

العسدايـــــة سمعان داود

وزيــــر الصحــــة

صالح برقان

ـــــاد الوطـــني

حاتم الزعبي

الرراعـــــة

اساعيل حجازي

وزير الداخليــة ووزير دولـــة لشؤون رباسسة السسوزراء عبد الوهاب المجالي

عز الدين المفي وزيـــر المواصـــــــلات

الاجستاعيسة والعمسل فضل الدلقموني وزير دولسة لشؤون رئاسسة الوزراء ووزير الاشغال العسسامة بالوكالة

سغيد الدجاني

وزيـــــر الشؤون

النقييل بالمعمير

1977/9/17

محمد طوقات المارية

نح السبق للفعل المستحد المستقل المستحدث

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/٧ ،

نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقم (۱۱٦) لسنة ۱۹۲٦

نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها

صادر بالاستناد للبادتين ٣و٤ من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ والمشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحسد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر ما جـــاء في تعريف (ورثة الموظف

« بالنسبةللموظفين المسلمين و فق قوانين الوراثة المطبقة لدىالطو اثف الاخرى بالنسبة للموظفين الاحرين »

المادة ٣ ــ تعدل المادة الحامسة من النظام الاصلي بالغاء الفقرات (أو ب و ج) منها والاستعاضة عنها بما يلي : ــ

١ _ في حالة وفاة الموظف تحاط اللجنة علما بذلك من قبل وكيل الوزارة او مدير الدائرة المختص او ممن يقوم مقامهما في حالــة غيابهما وتصدر قرارا بصرف مساعدة مالية عاجلة مقدارها ثلاثماية دينار لورثة الموظف المتوفى بصرف النظر عن مدة خدمته او اوضاع ورثتـــه ، ثم تقرر صرف مبلغ خمسة وعشرين دينارآ للورثة عسىن كل سنة ساهم منهسا بالصندوق ويعتبر جزء السنة سنة كاملة بشرط ان لا يزيد المبلغ المصروف في جميع الحالات عن ثمانماية دينار .

٧ _ في حالة المرض المقعد عن العمل ، تقرر اللجنة صرف مبلغ ثلاثماية دينار بالاضافية الى خمس وعشرين دينارآ هن كل سنة ساهم فيها فيالصندوق وتعتبز كسور السنة سنة كاملة على ان لا يزيد المهلغ المقرر صرفه في هذه الحالة عن ثلاثماية دينار ويشترط في ذلك : ـــ

آ ــ ان يكون المرض المقعد ثابتاً بتقرير لجنة طبية لواثية ومصادقا عليه من اللجنة الطبية العليا .

خوراطسيت للفعل منكر الملكة للفرونية المحائمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٩/٩/

نأمر بوضع النظام الاتي : –

نظام رقم (۱۱۷) لسنة ۱۹۶۳

نظام معدل لنظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة

صادر بالاستناد الى المادة (١١٤) من الدستور

00-14-00

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام استثجار العقارات لمصالح الحكومة لسنة١٩٦٦)ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية،

المادة ٢ -- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة الفقرة التالية الى آخرها : تعني عبارة (الحاكم الاداري) المحافظ او المتصرف .

المادة ٣ — يلغى ما جاء في المادة (٤)منالنظام الاصلي ويستعاض عنهبمايلي : (اذا وافق وزير المالية او رئيسالوزراء على طلب الاستثجار حسبها هو مذكور في المادة السابقة يحال الطلب الى الحاكم الاداري) .

المادة ٤ ــ يلغىما جاء في المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (يقوم الحاكم الاداري لدى تسلمه طلب الاستئجار كما هو مبين في المادة السابقة بمعاينة العقار المطلوب استئجاره إو المفاوضة على تحديد بدل ايجاره ومدة الايجار، والاصلاحات والاضافات وكل ما يراه لازمآ بصدد الاستئجار) :

المادة ٥ ــ يلغى ماجاء في المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنة بمايلي : (بعد ان يقوم الحاكم الاداري بالاجراءات اللازمة المشار اليها في المادة السابقة يقرر الاستئجار او عدمه، ويرفع قراره الى لجنة مركزية في العاصمة مؤلفة من وكيل وزارة المالية رئيساً ، وكل من وكيل وزارتي الاشغال العامة، والصحة عضوين وتجتمع بظلب من رئيسها، وفي حالة عدم تمكن احدهم من حضور الاجتماع لتغيبه بالاجازة او بمهمة رسمية او لاى سبب آخر، فلوزيره ان ينتدب محله احد موظفي وزارته على ان لا تقل درجته عن الثالثة) :

ب ان تكون خدمات الموظف قد انهيت من المرجع المحتص .

ج ــ ان يحرم ورثة الموظف من المطالبة با كثر مما يقرر صرفه للمورث المقعد حال وفاته .

احتين بطسلال

1977/9/ ٧

وزير الداخلية ووزير دولة **لشؤ**ون رئىــاسة الوزراء __ة العدلي____ة ووزيــر الـــدفـــاع عبدالوهاب المجــــالي سمعان داود عز الدين المفتي وصفي التل وزير الداخلين المسواصلات وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الداخلين للشؤون برق والسبريسسد ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة البلمديسة والقرويسسة احمد ابو قورة صالح برقان سعيد الدجاني قاسم الريماوي الاء___لام الاقتصـــاد الوطــــــني الاشغال العامة الغربيــــة والتعلـــــم عبدالحميد شرف حاتم الزعبي يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي وزيردولة لشؤون ثاسةالوزراءووزير المواصلات/ميناءطيران سكك بالوكالة الحسارجيسة السزراعسسة محمد طوقان اكرم زعيتر اسماعيل حجازي

Spin Co 1. 6

بحق المسيق العلاقات المستلط للترالع الإسرالي أم

بمقتضى المادة (٨٠) من قانون القوات المسلحة الاردنية رقم (١١) لسنة ١٩٦٤ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧ نأمر بوضع النظام الاتي :—

نظام رقم (۱۱۸) لسنة ۱۹۲۲

نظام معدل لنظام معالجة عائدت صباط وافداد

القوات المسلحة الاردنية

00 M

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام معالجة عائلات ضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويقرآ مع النظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يسلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل المادة (١) من النظام الاصلي على الوجه التالي . ــ

أ _ بشطب ما جاء في الفقرة (ب) منـا والاستعاضة عنه بما يلي . _

ب- تسرى احكام هذا النظام على . ــ

١ ــ الضباط .

۲ -- الافراد

- ٣ الموظفين والمستخدمين اللـين يعملون برواتب مقطوعة في القوات المسلحة .
- الراغبين من الضباط والافراد والموظفين والمستخدمين في القوات المسلحة الدين احيلوا على
 التقاعد اعتبارا من ١/٤/٣ وهذه الرغبة يجب ان تظهر باقرار خطي .
 - ب_ باضافة الفقرة (ج) التالية اليها . _
- ج ــ تقدم (بفتح الدال) الخدمات والمعالجات الطبية من قبل الخدمات الطبية الملكية للاشخاص المذكورين في المادة المذكورين في المادة الثانية من نظام معالجة افراد الامن العام رقم (١١٩) لسنة ١٩٦٦ وضمن احكامه .

المادة ٣ ــ يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : (تنظر اللجنة المركزية في قرار الحاكم الادارى فاما ان تصدقه او ترفضه او تميده اليه لاعادة النظر فيه بناء على اسباب معينة .

المادة ٧ ــ تعدل المادة الثامنة من النظام الاصلي بالاستعاضة عن عبارة (اللجنــة الفرعية) حياً وردت فيها بعبارة (الحاكم الادارى) .

المادة ٨ ــ تلغى المادة (١٠) من النظام الاصلى ويعاد ترقيم المواد التالية لها على هذا الاساس .

المادة ٩ ــ تعدل المادة (١٩) من النظام الاصلي بشطب ما جاء فيها بعد كلمة (ومعاملاتهما).

كحسبين بطسسال

1977/9/17

ر ليســـس الــــوزراء ووزيـــر الــدفـــاع وصفي التل	وزيـــــــــــر العدليــــــــة سمعان داود	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية ووزير دولة اشؤون رئاسة السوزراء عبد الوهاب المجالي
وزيــــــرالداخلية للشؤون البلديـــة والقروية قاسم الريماوي	وزيــــــر الشؤون الاجتماعيـــة والعمل صالح برقـــان	زيـــر الموصـــلات برق وبريــــد فضل الدلفموني	وزيـــــر و الصحــــــة
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــر الاشغـــال العامـــة	زم الاقتصــاد الوطني	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	 الانشاء والتعمير أصفت كال 	ه بالوكالة الخارجي	وزیر دولة لشؤونرئاسة الوز المواصلات/میناءطیران سکا محمد طوقان

Spatice 16

المادة ٣ ــ يلغى ما جاء في المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . ــ

المادة ٧ –

يعتبر الاشتراك الزاميا لكل ضابط وفرد وموظف مصنف ومستخدم فيالقوات المسلحة الاردنيةالعاملين اثناء خدمتهم الفعلية ولكل ضابط او فرد متقاعد حسب الفقرتين الرابعة والحامسة من المادة الاولى على ان يحسم من رانب كل مشترك مبلغ خمسماية فلس شهريا بواسطة المدير المالي في القيادة العامة للقوات المسلحة الاردنية .

احتينطِ الل

وصفي التـــل

وزير الداخلية للشؤون

البـــلديــــة والقرويـــة 🐞

وزير الداخليـــة ووزير دولةلشؤونرثاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي وزير المسواصلات الشؤون الاجتماعية والعمل بسرق وبسريسد احمد ابو قورة

1477/4/17

صالح برقان قاسم الربماوي وزير دولسة لشؤون رئساسة الوزراء وزيــــر ووزيـــر الاشغال العامه بالوكـــالة الاقتصاد الـــوطني حاتم الزعبي سعيد الدجاني

الالشــــاء والتعمـــير الزراء____ة محمد ظوقسان نصفت كمال اسماعيل حجازي

رثيس الوزراء ووزير الدفاع

ووزير الخسارجية بالوكسالة

سمعات داود

فضل الدلقموني

التربيـــــة والتعــلم ذوقان الهنداوي

عبد الحميد شرف

I legalithe exclusive the region in contract and the

موالسي العنائ المسائلة المالية المالية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧ / ١٩٦٦

نأمر بوضع النظام الاتي : _

نظام رقم (۱۱۹) لسنة ۱۹۲۳

نظام معالجة افراد الامن العام

صادر بالاستناد الى المادة (٩٣) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام(نظام معالجة افراد الامن العام لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية.

المادة ٢ _ تسرى احكام هذا النظام على : _

أ ـــ افراد الامن العـــام

ب -- الموظفين والمستخدمين الذين يعملون برواتب مقطوعة في الامن العام .

ج — الافراد والموظفين والمستخدمين الذين احيلوا على التقاعد اعتباراً من ١٩٦٥/١٠/١٦ او بعد ذلك التاريخ وكان مجموع الراتب التقاهدي السنوي لكل منهم يزيد على ماية دينار 🤃

د ــ الافراد والموظفين والمستخدمين في الامن العام المحالين على التقاعد اعتباراً من ١ /٤/ ١٩٦٣ فيما اذا ابدوا رغبة خطية لشمولهم باحكام هذا النظام .

المادة ٣ ــ لغايات المعالجة والتطبيب في المستشفيات العسكرية والمراكز الطبية التابعة لها يطبق نظام معالجة عائلات الضباط وافراد القوات المسلحة الاردنية رقم ٦٧ لسنة ١٩٦٥ على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة وكذلك على المنتفعين كما عرفوا في النظام المذكور :

المادة ٤ ــ ١ ــ الاشتراك الزامي للمذكورين في الفقرات (أ. ب، ج) من المادة الثانيه اعلاه ويشترط في ذلك انه نجوز للمشترك لتطبيق الفقرة (ج) من المادة المشار اليها ان يطلب ايقاف سريان مفعول هذا النظام اذا اصبح غير مقيم بصور اعتيادية في المملكة .

٢ ـــ الاشتراك الزامي على الطالبين المشار اليهم في الفقرة (د) من المادة الثالية حسب ما ورد فيها .
 ويشترط في ذلك : ـــ

أ ـــ ان يبدأ الاشتر اك من اول شهر لاحق لتقديم الطلب .

ب ــ ان يتوقف سريان مفعول هذا النظام على اي مشترك ابتداء من اول السنة المالية اللاحقـــة للاشعار المقدم منه بالانقطاع عن الاشتراك .

كحتين بطسللل

1977/9/17

رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزيــــر الخارجيـــة بالوكالة وصفى التـــل	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الـــوزراء ع بد الوهاب المجالي
ـر وزير الداخليــة للشؤون ـــة البلديــة والقرويـــــة	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیر المواصلات برقوبریــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
قاسم الريماوي وزيـــــر التربيسة والتعلــــــم	صالح برقان ريـــــر نقتصــاد الـــوطـــني		احمد ابو قورة وزيـــر دولـــة لشؤون رئاس ووزير الاشغـــال العـــامة
دوقان الهنداوي	حاتم الزعبي		سعيد الدجائي
	ــير الزراعـــــــ اسماعيل ح	الانشاء والتعمـــــــــ نصفت کمال	ا لتقـــــــــــل عمد طوقان معدد القام (15 رياض) معدد القام (15 رياض)

خدافسية للنك منك الملكة للفاع نبذ المائمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٧ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (۱۲۰) لسنة ۱۹۳۳

نظام المتاحف الشعبية

صادر بالاستناد الى المادتين ٣ و ٤٨ من قانون الآثار رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المتاحف الشعبية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ – يكون للكفات التالية المعاني المبينة ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . ـــ

المتحف المتحف الشعبي المؤسس في اي مكان في المملكة الاردنية الهاشمية وفقا لهذا النظام : المجلس المجلس الاستشاري المؤلف للاشراف على التخطيط والتنفيذ وتحقيق الاهداف . المسدير مدير دائرة الآثار او من ينوب عنه .

المادة ٣ – المتحف مؤسسة عامة هدفها صيانة التراث الشعبي الثقافي والاجتماعي ودراسته وتفسيره وتدوينه ودعمه و وتنظيمه من اجل عرضه عـــلى الجمهور لاغراض التثقيف والترفيه وتشمل جميع الاراضي والمبساني والمعروضات مـــن ثياب وصور وكتب ومستندات يتلكها المتحف او تشكل جزءا منه او تدار عـــلى انها جزء منه .

المادة ٤ ــ تتولى دائرة الاثار ادارة المتحف تحت اشراف المجلس .

المادة ٥ _ يتألف المجلس من خمسة اعضاء بما في ذلك الرئيس على الوجه التالي _

أ ــ المحافظ او المتصرف رئيســـآ

ب ــ امين المدينة او رئيس بلديتها ــ نائبا للرئيس

ج ــ كبير موظفي الاثار في المنطقة ــ عضـــوا

ه ــ رئيس الغرفة التجارية في المدينة ــ عضـــوا

و ــ امين المتحف ــ امينا للســــــر

المادة ٦ ــ يعقد المجلس جلساته بناء على طلب الرثيس او من ينوب عنه ويكون النصاب قانونيا بحضور ثلاثة اعضاء.

Specific Constant

المادة ٧ ـــ مهمة المجلس تقديم المشورة في الاءور التي يعرضها عليه الدير فيما يتعلق :

أ _ بالانظمة الداخلية لادارة المتحف .

الانشـــاء والتعمـــــ

نصفت كمال

محمد طوقان

1477/4/19

باستيفاء رسوم من الزوار الاجانب والمواطنين وتحديد مقدار هذه الرسوم او تعديلها او الغائها .
 ج بشراء ثياب او صور او كتب او مستندات لاضافتها الى المعروضات واستعارتها او اعارتها لاي متحف شعبي آخر في المملكة او في اي بلد عربي آخر بطريق التبادل .

احتين بطسلال

عبد الحميد نثرف

ئيس الوزراء ووزير الدفساع وزير الحارجيسة بالوكالسة	وزيـــــر را العدليـــــة ور	وزيــــــر المالمِــــــة	لشؤون رئاسة السوزراء
وصفي التل	سمعان داود	عز الدين المفتي	عبدالوهاب المجالي
وزير الداخليـــة لل شؤون	وزیـــــر		وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
البلديــــة والقرويـــــة	الصحـــــة	بسسرق وبريسسد	الاجتماعيـــة والعمــــــل
قاسم الريماوي	صالح برقان	فضل الدلقموني	احمسند ابو قورة
وزيــــــر	<i></i>	الـــوزراء وزي	وزيسر دولة لشؤون رئاسة
التربيــــة والتعلـــــيم	نصــاد الوطــــي	بالوكالسة الاق	ووزير الاشغال العامسة
د. دوقسان الهنداوي	حاتم الزعبي		سعيد الدجائي

اسماعيل حجازي

خدالمسير للغلك مشر الملكة للغادية ولمائمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٩/٦/٩ ، نأمر بوصع النظام الاتي . ــ

نظام رقم (۱۲۱) لسنة ۱۹۳۳

نظام مداقبة الاراضي المكشوف والانشاءات واسطحها وواجهالها

في امانة القدس وبقية البلديات

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات

00-≥-00

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام(نظام مراقبة الاراضي المكشوفة والانشاءات واسطحتهاوواجهاتها في منطقة امانة القدس وبقية البلديات لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني ا "صصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : ـــ

تعني عبارة (الاراضي المكشوفة) اية ارض خالية منالبناء وتشمل ايضا الاراضي المحيطة بالانشاءات. تعني كلمة (الانشاءات) اية ابنية مقامة من الحجر او الاسمنت او الخشب او الزينكـــو او الطين او اللبن او التنك او اية مادة اخرى او اي حائط او جدار او سياج.

تعني عبارة (مالك الانشاءات والاراضي المكشوفة) مالك الانشاءات او الارض المكشوفة المسجل او المعروف واي شريك في ملكيتها او متولي الوقف او الوصي او القيم او الشخص الذي يتقاضى بدل ايجارها ولو لحساب غيره.

المادة ٣ ـــ لامين القدس او رئيس اية بلدية باعلان ينشر في احدى الصحف المحلية ان يكلف مـــالكي الاراضي المكشوفة او الانشاءات ومـــا للكشوفة او الانشاءات ومـــا عليها يراها ضرورية من اجل تنظيفها او تنظيمها او تجميلها ضمن المدة التي يحددها لذلك.

المادة ٤ – اذا تخلف مالك ارض مكشوفة او انشاءات عن تنفيذ ما طلب منه بمقتضى المادة السابقة ضمـــن المدة المضروبة وعلى وجه يوافق عليه المهندس المسؤول في الامانة او البلدية تتولى الامـــانة او البلدية اجراء ذلك العمل او الاعمال وتحصل النفقات من المالك بالطريقة التي إتحصل بها اموال البلدية وتكون الشهادة التي يصدرها الامين او رئيس البلدية بالنسبة لمقدار هذه النفقات غير خاضعة للطعن م

Spill in it